حصراً

بيان صحفي

ضحايا النزاع في تيغراي يرفعون أول شكوى جنائية في ألمانيا ضد كبار المسؤولين الحكوميين والعسكريين الإثيوبيين والإريتريين

برلين، 20 مارس/آذار 2025

تقدّم ثمانية ناجين من النزاع المنسي في تيغراي بإثيوبيا، من بينهم عامل إغاثة إنسانية سابق ومسؤول حكومي مؤقت سابق، بشكوى جنائية رائدة إلى المدعي العام الاتحادي الألماني يزعمون فيها أن اثني عشر من كبار المسؤولين الحكوميين الإثيوبيين والإريتريين وضباط الجيش ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أثناء النزاع.

هؤلاء الناجين، مثل مئات الآلاف غيرهم، هم ضحايا وشهود على العنف الجنسي والاحتجاز التعسفي والتعذيب والتجويع، وقد حُرموا حتى الآن من الوصول إلى العدالة بسبب معاناتهم. ومن إحدى آمالهم الوحيدة للمساءلة، طلب هؤلاء الناجين، الذين يقيم بعضهم حاليًا في ألمانيا، من المدعي العام الاتحادي الألماني أن يفتح تحقيقا في هذه الجرائم.

منذ اندلا ع النزاع في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، اتسم النزاع في تيغراي بمزاعم مستمرة بارتكاب فظائع تشمل التجويع القسري وحصار المساعدات الإنسانية والمجازر والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتعذيب والاحتجاز التعسفي. إذ ارتُكبت هذه الانتهاكات والتجاوزات في الغالب ضد المدنيين في تيغراي من قبل القوات الإثيوبية والإريترية والميليشيات المتحالفة معها، على الرغم من تورط أطراف أخرى في النزاع ومدنيين من مجموعات عرقية أخرى. ويقدر أحد المصادر المستشهد بها على نطاق واسع عدد القتلى في النزاع بما يتراوح بين 300,000 و800,000 شخص.

وتسعى الشكوى التي قدمها الناجون الثمانية من التيغراي إلى المطالبة بالمساءلة عن بعض هذه الفظائع. وتطلب الشكوى التي أعدها ممثلو الضحايا من الحركة القانونية العالمية (LAW) والدكتورة آنا أوميشن، بدعم من مكتب محاماة ديبواز وبليمبتون والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR)، من المدعي العام الاتحادي الألماني أن يفتح تحقيقا في الجرائم

لطلبات المقابلات الإعلامية، يرجى الاتصال بالعنوان الإلتروني التالي:
groh@legalactionworldwide.org

المزعومة بموجب المبدأ القانوني للولاية القضائية العالمية، الذي يسمح للدول بمقاضاة الجرائم الدولية المرتكبة في خارج بلادهم بسبب الطبيعة الفظيعة للسلوك الأساسي.

ولقد نجحت السلطات الألمانية في استخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية لمحاكمة الجرائم الفظيعة التي وقعت في سوريا وغامبيا والعراق. واليوم يطالب الضحايا التيغراي بحقهم في المثول أمام المحكمة. وإذا ما أُحيلت الشكوى إلى التحقيق، فستكون هذه هي المرة الأولى التي يجري فيها مثل هذا التحقيق.

وقالت أنطونيا مولفي، المديرة التنفيذية لمنظمة LAW:"شهد النزاع في إثيوبيا فظائع ارتكبت بمستوى من القسوة قلما شهدناه. ومع ذلك، بعد مرور أكثر من عامين على انتهاء الأعمال العدائية الفعلية، لم يقترب الضحايا من رؤية المسؤولين عن تلك الفظائع يحاسبون. ويمثل هذا اليوم يومًا مهمًا في سعيهم الشجاع لتحقيق العدالة وهم يناشدون العالم أن يستمع إليهم ويتخذ الإجراءات بهذا الشأن".

وقالت كاثرين أميرفار، الرئيسة المشاركة لمجموعة تسوية المنازعات الدولية والقانون الدولي العام في شركة Debevoise & Plimpton LLP:"يشرفنا أن نتشارك مع منظمة LAW مرة أخرى في السعي لتحقيق المساءلة نيابة عن ضحايا الحرب المنسية في تيغراي. نأمل أن يستجيب المدعي العام الاتحادي الألماني لدعوتنا للتحقيق مع المسؤولين عن هذه الجرائم المروعة وملاحقتهم قضائيًا، في ضوء فشل إثيوبيا المستمر في محاسبة الجناة محليًا."

وقالت الدكتورة آنا أويهميشن، مؤسسة لمنظمة أويهميشن الدولية: "إن حجم الجرائم المرتكبة في تيغراي وأبعادها – ما بين 300,000 و800,000 حالة وفاة! – إنه لأمر مأساوي. ولا بد من التحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها، ليس أقلها وقف الانتهاكات الجسيمة المستمرة للقانون الدولي، وردع قادة العالم الآخرين عن ارتكاب جرائم فظيعة مماثلة. ويعود الفضل لمنظمة LAW أنه تم التحقيق بجدية في النزاع والظروف المحيطة به، وكذلك بعض الجرائم المحددة، وتم لفت انتباه المدعي العام الاتحادي الألماني إليها. ونحن على ثقة من أن المدعي العام الاتحادي سيولي هذه القضية الأولوية الكافية".

لطلبات المقابلات الإعلامية، يرجى الاتصال بالعنوان الإلتروني التالي:
groh@legalactionworldwide.org

وقال أندرياس شولر، المدير المشارك لبرنامج الجرائم الدولية والمساءلة في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان: ''كما هو الحال في العديد من النزاعات الأخرى، يعيش الضحايا والشهود في ألمانيا. ويجب على المدعين العامين الألمان تأمين الأدلة اللازمة لتحقيقاتهم وتحقيقات الدول الأخرى في إطار النظام العالمي للعدالة الجنائية الدولية''.

ملاحظات أساسية

هذه هي الشكوى الثانية التي تقدمها منظمة LAW وشريكها مكتب محاماة ديبواز وبليمبتون بالنيابة عن ضحايا التيغراي، وقد قُدمت الشكوى الأولى إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بالشراكة مع اتحاد المحامين الأفارقة (PALU). وقُدم البلاغ إلى اللجنة الأفريقية ضد جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، زاعمًا وقوع انتهاكات لالتزاماتها بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب أثناء النزاع. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2022، أصدرت المفوضية الأفريقية تدابير مؤقتة طارئة تحث إثيوبيا على وقف جميع الانتهاكات، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القانون والعنف الجنسي، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى تيغراي.

قُدمت الشكوى في ألمانيا إلى مكتب المدعي العام الاتحادي في سبتمبر/أيلول 2024، ويجري استكمالها بإيداع أدلة أخرى [في 20 مارس 2025]. إذ يتمتع مكتب المدعي العام الاتحادي الألماني بصلاحية فتح تحقيقات هيكلية في الجرائم المزعومة التي يُسترعى انتباهه إليها، وإجراء تحقيقات جنائية فردية مع الجناة المزعومين، وطلب إصدار أوامر بالقبض على الجناة وإجراء ملاحقات جنائية.

ومنظمة LAW هي منظمة مستقلة غير ربحية تضم محامين وقانونيين في مجال حقوق الإنسان يعملون في المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وتقدم المساعدة القانونية للضحايا والمجتمعات التي عانت من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في كل من أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا.

والدكتورة آنا أويهميشن، محامية حقوقية، هي مؤسسة لأويهميشن الدولية، وهي شركة محاماة جنائية مقرها برلين متخصصة في القانون الجنائي الدولي وحقوق الإنسان والتعاون القضائي في المسائل الجنائية.

لطلبات المقابلات الإعلامية، يرجى الاتصال بالعنوان الإلتروني التالي:
groh@legalactionworldwide.org

وشركة Debevoise & Plimpton LLP هي شركة محاماة عالمية يقع مقرها الرئيسي في نيويورك ولها ممارسة واسعة النطاق في مجال القانون الدولي العام، بما في ذلك تمثيل الأطراف أمام المحاكم والهيئات القضائية الإقليمية والدولية. وتعمل ديبواز كمستشار قانوني مجاني لمنظمة LAW في هذه الإجراءات .

والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان هو منظمة قانونية وتعليمية مستقلة غير ربحية مقرها برلين مكرسة لإنفاذ الحقوق المدنية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وقد تأسس المركز في عام 2007 من قبل محامين دوليين في مجال حقوق الإنسان لحماية وإنفاذ الحقوق التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلاً عن إعلانات حقوق الإنسان الأخرى والدساتير الوطنية، من خلال الوسائل القانونية.

لطلبات المقابلات الإعلامية، يرجى الاتصال بالعنوان الإلتروني التالي:
groh@legalactionworldwide.org